

ورقة موقف صادرة عن حزب مبادرة بشأن

مشروع قانون الضمان الاجتماعي لسنة 2026

ينطلق حزب مبادرة في متابعته لمشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي لسنة 2026 من قناعة راسخة بأن الضمان الاجتماعي ليس مجرد نظام مالي أو صندوق ادخاري، بل هو ركيزة من ركائز العقد الاجتماعي في الدولة وأداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية كرامة الإنسان في مراحل العمل والعجز والشيخوخة. ومن هذا المنطلق، فإن أي تعديل تشريعي يمس هذا النظام يجب أن يستند إلى معادلة دقيقة ومتوازنة تجمع بين متطلبات الاستدامة المالية والاعتبارات الاكتوارية من جهة، وصون الحقوق المكتسبة وتعزيز العدالة الاجتماعية والتكافل بين الأجيال من جهة أخرى، بما يحافظ على الثقة العامة بالنظام التأميني ويصون استقراره التشريعي والمؤسسي.

ويرى الحزب أن المعالجة التشريعية المطروحة لا يمكن فصلها عن السياق التراكمي الذي وصل إليه نظام الضمان الاجتماعي، وعليه يؤكد حزب مبادرة أن حماية أموال الضمان وحقوق المؤمن عليهم تقتضي إقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة المؤسسية عن كل سياسات أو قرارات أو ممارسات أدت إلى تآكل الملاءة أو انخفاض العوائد أو تحميل النظام التزامات غير مبررة، باعتبار أن المسؤولية عن أوضاع الضمان هي مسؤولية تراكمية تشترك فيها الحكومات السابقة والجهات الإدارية والتنفيذية والرقابية التي تعاقبت على إدارة هذا المورد الوطني الهام ، فإذا كانت الضرورات تقتضي إجراء تعديلات على القانون إثر الدراسات الاكتوارية فإن الإصلاح الحقيقي يبدأ من تشخيص موضوعي شفاف يضمن عدم تكرار الاختلالات السابقة وتعزز الحوكمة الرشيدة في إدارة أموال المشتركين.

ويؤكد الحزب أن فلسفة الضمان الاجتماعي تقوم على الحماية الاجتماعية والتكافل والاستقرار التشريعي، وأن أي تعديل جوهري يمس شروط الاستحقاق أو آليات احتساب المنافع التقاعدية يجب أن يراعي مبدأ عدم الإضرار بالحقوق المكتسبة أو تطبيق النصوص بأثر رجعي، لأن آلاف المشتركين رتبوا أوضاعهم المهنية والمعيشية والتقاعدية استناداً إلى قواعد قانونية مستقرة.

كما يرى الحزب أن معالجة الاستدامة لا تتحقق عبر مسار واحد يتمثل في رفع سن التقاعد أو تشديد شروط التقاعد المبكر أو زيادة الاشتراكات، لأن هذه المقاربة الجزئية تنقل عبء الاختلال

إلى المؤمن عليهم فقط، بل إن الاستدامة الحقيقية تتطلب إصلاحاً متكاملاً يشمل توسيع قاعدة الشمول التأميني، ودمج الفئات غير المشمولة، ومعالجة التهرب التأميني، وتحسين حوكمة استثمار أموال الضمان وتعظيم عوائدها، والتزام الجهات العامة بسداد التزاماتها المالية تجاه المؤسسة، ونشر الدراسات الاكتوارية بشفافية وإخضاعها للمراجعة المستقلة، بما يعزز الثقة العامة ويحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات.

وفي هذا الإطار، يؤكد حزب مبادرة أن أي تعديل يتعلق بسن التقاعد أو مدد الاشتراك أو شروط التقاعد المبكر يجب أن يراعي واقع سوق العمل ومعدلات البطالة وطبيعة المهن والآثار الاجتماعية والتنوعية على فرص العمل مما يستوجب مقاربة مرنة ومتدرجة تحافظ على التوازن بين الاستدامة والعدالة.

كما يشدد الحزب على أهمية إعادة ضبط فلسفة النظام بما يعزز طابعه التكافلي ويحد من الفجوات الكبيرة في المنافع التقاعدية، ويؤكد أن العدالة التأمينية لا تتحقق بتعظيم الفوارق بل بإيجاد توازن منصف يضمن الحماية للجميع دون الإضرار بأي فئة، وبما يعيد توجيه الضمان نحو دوره كأداة حماية اجتماعية لا كآلية ادخار فردي مرتفع التفاوت.

ويؤكد حزب مبادرة أن نظام التقاعد المبكر في الضمان الاجتماعي يمثل أحد أدوات الحماية الاجتماعية المشروعة التي جاءت أصلاً لمعالجة خصوصية بعض المهن والظروف الصحية والإنسانية وسوق العمل، ولا يجوز تحويله إلى استحقاق نظري أو استثناء محدود عبر تشديد الاشتراطات إلى حد الإلغاء غير المباشر. فالتقاعد المبكر ليس امتيازاً بل خيار تأميني مشروع دفع المشتركون كلفته خلال سنوات عملهم، وأي تعديل يمس شروطه أو مدده أو معادلات احتسابه يجب أن يراعي الحقوق المكتسبة لمن هم على رأس عملهم وقاربوا استحقاقه، وأن يوازن بين الاعتبارات الاكتوارية والعدالة الاجتماعية والآثار على البطالة وتدوير فرص العمل.

ويولي الحزب اهتماماً خاصاً بفئة المشتركين اختياريّاً الذين يتحملون كامل عبء الاشتراك دون مساهمة صاحب عمل، ويرى أن من العدالة عدم تحميلهم أعباء مفاجئة أو تعديل قواعد احتساب حقوقهم بصورة تضر بمن خططوا أوضاعهم التقاعدية وفق القانون النافذ خلال السنوات الماضية، لأن الاستقرار التشريعي والثقة المشروعة يشكلان أساس العلاقة بين المؤمن عليه والنظام التأميني.

وانطلاقاً من كل ما سبق، يؤكد حزب مبادرة أن الإصلاح المطلوب في قانون الضمان الاجتماعي يجب أن يكون إصلاحاً متوازناً شاملاً يقوم على حماية الحقوق المكتسبة، وتعزيز العدالة بين الأجيال، وتوسيع قاعدة التكافل، وتحسين الحوكمة والاستثمار، وترسيخ الشفافية والمساءلة، بما يعيد بناء الثقة الوطنية في هذا النظام باعتباره صمام أمان اجتماعي واقتصادي للأردنيين جميعاً. يؤكد حزب مبادرة أن هذا يمثل موقفه من قانون الضمان الاجتماعي، انطلاقاً من حرصه على حماية هذه المؤسسة الوطنية وصون حقوق منتسبيها.

وإذ يشدد الحزب على أهمية معالجة أي اختلالات أو تحديات بروح المسؤولية والشفافية، فإنه سيباشر خلال المرحلة المقبلة إعداد ورقة عمل متكاملة، بمشاركة خبراء ومختصين تتضمن رؤيته ومقترحاته التفصيلية بشأن القانون.

ويدعو الحزب إلى إطلاق حوار مؤسسي جاد ومسؤول تشارك فيه جميع الجهات المعنية وصولاً إلى صيغة تشريعية توافقية تضمن ديمومة نظام الضمان الاجتماعي، وتحمي حقوق المشتركين الحاليين وتؤسس لاستقرار مستدام يطمئن الأجيال القادمة، على قاعدة حماية الضمان الاجتماعي هي مسؤولية وطنية مشتركة لا تقبل التأجيل أو المعالجات الجزئية.

صادر عن حزب مبادرة بتاريخ 2026/2/22.